الوضع الاقتصادي والمالى والمصرفى شباط 2016

في شباط 2016، ارتفع عدد من مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة في حين تراجع عدد آخر بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه، بينما تُظهر المقارنة مع شهر شباط من العام 2015 تحسّناً في غالبية هذه المؤشرات. من ناحيته، سجّل النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية نمواً متواضعاً بنسبة 0.2% في الشهر الثاني من العام الجاري، في حين سجّل ميز إن المدفوعات فائضاً للمرة الأولى منذ أشهر عدّة، بلغت قيمته 363 مليون دو لار. وحافظت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية على مستوى مرتفع تجاوز الـ 31 مليار دولار في نهاية شباط 2016، ما يُشكّل دعامة أساسية للاستقرار النقدي وأصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة لمدة 10 سنوات بقيمة 415 مليار ليرة في شباط 2016، وارتفع الدين العام إلى 71,2 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشبكات المتقاصة

في شباط 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5526 مليون دولار مقابل 5774 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5232 مليون دولار في شباط 2015. وارتفعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 2,2% في الشهرين الأولين من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 71.3% في فترة كانون الثاني- شباط 2016 مقابل 74.3% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطور الشيكات المتقاصّة في الشهرين الأولين من السنوات 2016-2016

	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير، %
					2015/2016
الشيكات بالليرة					
- العدد (ألاف)	591	629	636	664	4,4+
- القيمة (مليار ليرة)	3797	4332	4287	4894	14,2+
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	6425	6887	6741	7370	9,3+
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (ألاف)	1498	1429	1337	1330	0,5-
ـ القيمة (مليون دولار)	8990	8959	8209	8053	1,9-
ـ منوسّط قيمة الشيك (دولار)	6001	6269	6140	6055	1,4-
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	17349	17838	16662	17034	2,2+
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8305	8667	8445	8543	1,2+
دولرة الشيكات، %					
- العدد	71,7	69,4	67,8	66,7	
ـ القيمة	78,1	75,7	74,3	71,3	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في شباط 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1377 مليون دولار مقابل 1495 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1320 مليون دولار في شباط 2015، لتكون الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 8,0% في الشهرين الأولين من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكمّيات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 3,6%.

وتوزّعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- شباط 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 24,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (0,0%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (0,0%)، ثمّ معدّات النقل (0,0%)، فمنتجات صناعة الأغذية (0,0%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات التي استورد منها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها (0,0%)، ثمّ هولندا المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها (0,0%)، فالإتحاد الروسى (0,0%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2016-2013

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
8,0+	2872	2660	3604	3437	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في شباط 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 228 مليون دولار، مقابل 186 مليون دولار في الشهر الذي سبق و236 مليون دولار في شباط 2015، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجّلت تراجعاً بنسبة 14,8% في الشهرين الأولين من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزّعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- شباط 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 9,61% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,31%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (14,8%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (11,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (9,6%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام 2016، نذكر: جنوب افريقيا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 9,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (9,0%)، فالإمارات العربية المتحدة (9,0%)، فالعراق (9,0%)، فالعراق (9,0%)، فالعراق (9,0%)، فالعراق (9,0%)، فالعراق (9,0%)، فالعراق (9,0%)،

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
14,8-	414	486	497	785	الصادرات السلعية (مليون دولار)
					المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في شباط 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1149 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 1309 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1084 مليون دولار في شباط 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 2458 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 2174 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.
- في شباط 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بما يقارب 363 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 719 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 153 مليون دولار في شباط 2015. وفي الشهرين الأولين من العام 2016، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 356 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 433 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع البناء

- في شباط 2016، ارتفعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتًيْ المهندسين في بيروت والشمال إلى 1243 ألف متر مربع (م2) مقابل 803 آلاف م2 في الشهر الذي سبق و 975 ألف م2 في شباط 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت ارتفاعاً نسبتُه 9,11% في الشهرين الأولين من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطور مساحات البناء المرخَّص بها في الشهرين الأولين من السنوات 2016-2013

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
11,9+	2045	1827	2225	1853	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في شباط 2016 ، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 69,6 مليار ليرة مقابل 63,6 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و48,0 ملياراً في شباط 2015. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 2015 في الشهرين الأولين من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 251 ألف طن في كانون الثاني 2016 مقابل 448 ألف طن في الشهر الذي سبقه و 263 ألف طن في كانون الثاني 2015. وتراجعت كميّات الإسمنت المسلّمة بنسبة 4,6% في الشهر الأول من العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في شباط 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 4912 رحلة، وعدد الركاب القادمين 21703 شخصاً والعابرين 149 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر الثاني من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4008 أطنان مقابل 1960 طنّاً للبضائع المشحونة.

وفي الشهرين الأولين من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 9,7% وحركة المغادرين بنسبة 10,2% وعدد الرحلات بنسبة 11,6%، كما ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة بسيطة بلغت 0,3%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الشهرين الأولين من العامين 2015 و 2016

	عي المعارض الم			
	2015	2016	التغيّر، %	
حركة الطائرات (عدد)	9534	10641	11,6+	
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,9	34,9		
حركة القادمين (عدد)	419369	460179	9,7+	
منها: حصّة الميدل ايست، %	39,7	38,6		
حركة المغادرين (عدد)	475059	523397	10,2+	
منها: حصّة الميدل ايست، %	39,5	37,2		
حركة العابرين (عدد)	2113	5245	148,2+	
حركة شحن البضائع (طن)	11549	11581	0,3+	
منها: حصّة الميدل ايست، %	29,5	29,9		

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولى

حركة مرفأ بيروت

في شباط 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 160 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 577903 أطنان والمشحونة 73682 طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة 22192 مستوعباً. وفي الشهرين الأولين من العام أطنان والمشحونة 73682 طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة كلّ من عدد البواخر بنسبة 19,0% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 16,5% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 25,0% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 21,3%.

بورصة بيروت

في شباط 2016، حافظت حركة بورصة بيروت على رتابتها، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 4962188 سهماً قيمتها الإجمالية 28,5 مليون دولار في كانون قيمتها الإجمالية 28,5 مليون دولار في كانون الثاني 2016 (21880303 أسهم بقيمة 156,4 مليون دولار في شباط 2015). وبلغت قيمة الرسملة السوقية 11093 مليون دولار مقابل 11088 مليون دولار (11775 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي شباط 2016، استحوذ القطاع المصرفي على نسبة 51,7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلته شركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" (47,2)% ثم القطاع الصناعي (1,1)%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الشهرَيْن الأوّليْن من العامَيْن 2015 و2016، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 24,8 مليون سهم إلى 9,4 ملايين.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 175,2 مليون دولار إلى 4,18 مليوناً.

ثانياً - المالية العامة

في كانون الأول 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 1073 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 970 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 74 مليار ليرة في كانون الأول 2014). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامَيْن 2014 و 2015 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 16400 مليار ليرة إلى 14435 ملياراً، أي بمقدار 1965 مليار ليرة وبنسبة 12%. فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية (-1049 مليار ليرة) والتي تأثّرت بتراجع إيرادات الاتصالات بعد أن كانت هذه العائدات استثنائية في العام 2014 كونها شملت متأخرات عن الأعوام 2010-2013، وانخفضت كذلك مقبوضات الخزينة (-858 مليار ليرة) متأثّرة إلى حدّ كبير بانخفاض العائدات من البلديات، كما تراجعت الإيرادات الضريبية (-58 مليار ليرة) متأثّرة إلى حدّ كبير بانخفاض الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط

تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علمًا أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 21032 مليار ليرة إلى 20393 ملياراً، أي بقيمة 639 مليار ليرة وبنسبة 3,0%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأوّلية من خارج خدمة الدين العام من 14430 مليار ليرة إلى 13343 ملياراً (-7,5%)، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 1446 مليار ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط. يُذكر أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، يُعتمد الأساس النقدي كمعيار في عملية احتساب إجمالي تحويلات الاعتمادات المستندية الصافية من الخزينة اللبنانية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من تاريخ استحقاق فواتير الاعتمادات المستندية الذي كان معتمداً في السابق. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت من 6603 مليارات ليرة في العام 2014 إلى 7050 ملياراً في العام 2015 (+6,8%).

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 4632 مليار ليرة في العام 2014 إلى 5958 ملياراً في العام 2015 وارتفعت نسبتُه من 22.0% إلى 29.2% من مجموع المدفوعات في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً بلغت قيمته 1092 مليار ليرة في العام 2015 مقابل فائض أعلى بلغ 1970 مليار في العام 2014.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في العامَيْن 2014 و 2015.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

2015	2014	.33 .1, 3.53 .
34,6	31,4	خدمة الدين العام/المدفو عات الإجمالية
48,8	40,3	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية



سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية شباط 2016، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً و 144 شهراً) إلى 65071 مليار ليرة مقابل 64368 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ازدادت بقيمة 703 مليارات ليرة في شهر شباط 2016 وبقيمة 959 مليار ليرة في الشهرَيْنِ الأوّلَيْنِ من العام الحالي. نشير إلى أن وزارة المالية أصدرت في شهر شباط 2016 سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 415 مليار ليرة إضافةً إلى السندات العادية التي تُصدرها أسبوعياً. وفي نهاية شباط 2016، توزّعت محفظة السندات بالليرة على مختلف الفئات كالآتي:

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شىھرا	60 شهراً	36 شهرأ	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11	ك أول 2015
100,00	5,24	12,44	3,08	19,40	20,47	30,17	6,66	1,55	0,73	0,26	ك ثاني 2016
100,00	5,18	12,94	3,05	19,19	20,66	29,62	6,73	1,61	0,65	0,37	شباط 2016

المصدر: بيانات مصر ف لبنان

يتبيّن من الجدول أعلاه تغيّرات طفيفة في حصة الفئات المختلفة. ونكتفي بالإشارة إلى ارتفاع حصة فئة 120 شهراً من 12,4% في نهاية كانون الثاني 2016 إلى 12,9% في نهاية شباط 2016 مقابل انخفاض حصة فئة 36 شهراً من 30.2% إلى 29.6% تباعاً.

وار تفعت ا**لقيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 65007 مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني إلى 65782 ملياراً في نهاية شباط 2016 (+775 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

		(, , , , , , , ,	
	ك أول 2015	ك ثاني 2016	شباط 2016
المصارف	29738	29002	29313
الحصة من المجموع	%46,0	%44,6	%44,6
مصرف لبنان	23907	24976	25363
الحصة من المجموع	%37,0	%38,4	%38,6
المؤسسات المالية	562	561	553
الحصنة من المجموع	%0,9	%0,9	%0,8
المؤسسات العامة	8461	8488	8573
الحصنة من المجموع	%13,1	%13,1	%13,0
الجمهور	1986	1980	1980
الحصة من المجموع	%3,1	%3,0	%3,0
المجموع	64654	65007	65782

المصدر: مصرف لبنان

يتبيّن من الجدول أعلاه شبه استقرار حصة كلّ من المكتتبين في مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2016 إذ بلغت حصة المصارف 44.6% وحصة مصرف لبنان 38.6% وحصة القطاع غير المصرفي 16.8%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية شباط 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 25067 مليون دولار مقابل 24996 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 24916 مليون دولار في نهاية العام 2015.

وفي نهاية شباط 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 18338 مليون دولار (أي ما نسبتُه 73,2% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 18161 مليون دولار (أي ما نسبتُه 72,7% من المجموع) و 17645 مليون دولار (أي ما نسبتُه 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية شباط 2016، بلغ الدين العام الإجمالي 107349 مليار ليرة (ما يوازي 71,2 مليار دولار) مقابل 106473 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و106008 مليارات ليرة في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي از داد بقيمة 876 مليار ليرة في شهر واحد وبقيمة 1341 مليار ليرة في الشهر ين الأوّ لَيْن من العام 2016 (مقابل زيادة قدرُ ها 4027 مليار ليرة في الشهرَيْن الأُوّلَيْن من العام 2015).

ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية شباط 2016 من زيادة كلّ من الدين المحرَّر بالليرة اللبنانية بقيمة 1129 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 212 مليار ليرة (141 مليون دو لار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 93657 مليار ليرة في نهاية شباط 2016، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 0,9% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية شباط 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 66324 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 41025 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 38.2% من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 44.4% في نهاية شباط 2016 مقابل 38.8% لمصرف لبنان و 16.7% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

	ك أول 2015	ك ثاني 2016	شباط 2016
مصارف في لبنان	45,8	44,5	44,4
صرف لبنان	37,3	38,7	38,8
نطاع غير المصرفي	16,9	16,8	16,7
بجموع	100,0	100,0	100,0
ىدر: مصرف لبنان			

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية نهاية الفترة ـ بالنسبة المنوية

			
	ك أول 2015	ك ثاني 2016	شباط 2016
الحكومات	3,8	3,8	3,8
قروض باريس-2	0,2	0,2	0,2
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,7	3,7	3,7
سندات يوروبوندز	92,1	92,1	92,1
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,2	0,2	0,2
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: مصر ف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية شباط 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 281278 مليار ليرة (ما يوازي 186,6 مليار دولار)، مقابل 280699 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (266153 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). و از داد إجمالي ميز إنية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 3.0% في الشهرين الأولين من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة 0.5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

المطلو يات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية شباط 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 233308 مليارات ليرة وشكّلت 9,82% من إجمالي المطلوبات مقابل 233425 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (223084 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 0,1% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 64.69% في نهاية شباط 2016 مقابل 64.67% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (65,40% في نهاية شباط 2015).

- في نهاية شباط 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 180468 مليار ليرة وشكّلت 64.2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 180167 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و 180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (172348 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). ولم تُسجّل هذه الودائع أيّ تغيّر يُذكر في الشهرين الأولين من العام 2016، في حين كانت قد ارتفعت بنسبة 0,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,5% في الشهرين الأولين من العام 2016، في حين تراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 0,4%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 59,02% في نهاية شباط 2016 مقابل 58,96% في نهاية الشهر الذي سبقه و 59,23% في نهاية العام 2015 (59,64% في نهاية شباط 2015).

وفي نهاية شباط 2016، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 31703 ملايين دولار مقابل 31982 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (30402 مليون دولار في نهاية شباط 2015). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 5,0% في الشهرين الأولين من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة 0.3% في الفترة ذاتها من العام 2015.

ودائع القطاع المالى غير المقيم

في نهاية شباط 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6565 مليون دولار مقابل 6709 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6018 مليون دولار في نهاية شباط 2015).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية شباط 2016، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25155 مليار ليرة (16,7 مليار دولار) مقابل 25163 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و 25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (23722 مليار ليرة في نهاية شباط 2015)، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,6% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 0.1% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل بقائها من دون تغيير يُذكر في الفترة ذاتها من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية شباط 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 107233 مليار ليرة مقابل 107042 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (96080 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد از دادت بنسبة 9.0% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 9.0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية شباط 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي في نهاية شباط 2016، ارتفعت التسليفات و 48200 مليون دولار، مقابل 48174 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و 48045 مليون دولار في نهاية شباط 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 3,0% في الشهرين الأولين من العام 2016، في حين لم تُسجّل أي تغيّر يُذكر في الفترة ذاتها من العام 2015.

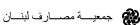
التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية شباط 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 57706 مليارات ليرة، مقابل 57082 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (58315 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). واز دادت هذه التسليفات بنسبة 1,3% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,6% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 322 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام من العام 2016 لتبلغ 30062 مليار ليرة في نهاية شباط 2016، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازى 1044 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 27644 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية شباط 2016، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 23082 مليون دولار مقابل 23309 مليون دولار في نهاية العام 2015 (23279 مقابل 23309 مليون دولار في نهاية العام 2015 (23279 مليون دولار في نهاية شباط 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 3,0% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 3,8% في الفترة ذاتها من العام 2015.



رابعاً - الوضع النقدى

الكتلة النقدية

في نهاية شباط 2016، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية ما يوازي 186166 مليار ليرة، مقابل 185815 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (177452 مليار ليرة في نهاية شباط 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الاجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 0.1% في الشهرين الأولين من العام 2016، مقابل عدم تسجيلها أيّ تغيّر يُذكر في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 57,66% في نهاية شباط 2016 مقابل 57.62% في نهاية الشهر الذي سبقه و57.81% في نهاية العام 2015 (58.37% في نهاية شباط 2015). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 194 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1662 مليار ليرة (ما يعادل 1102 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2243 مليار ليرة (1488 مليون دولار)، في حين تراجعت الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 581 مليار ليرة (ما يعادل 385 مليون دولار).
 - ارتفاع صافى ديون الجهاز المصرفى على القطاع العام بقيمة 1990 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً " بقيمة 2245 مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 234 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 174 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 60 مليار ليرة (حوالي 40 مليون دولار).
 - تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1834 مليار ليرة.

وفي الشهرين الأولين من العام 2016، تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م1) بنسبة 5,5%، في حين از دادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3.0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية شباط 2016، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,93% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). وبقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرّ إذ بلغ 1212 يوماً (3,35 سنوات) مقابل 1217 يوماً (3,35 سنوات) ومقابل 1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي .

واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدَرَة دورياً خلال شهر شباط 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 99,4% لفئة الستة أشهر، 55,5% لفئة السنة، 4,58% لفئة السنتين، 5,5% لفئة الثلاث سنوات، و4,7% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة على السندات من فئة 10 سنوات التي تمّ إصدار ها خلال الشهر 7,46% دون تغيّر قياساً على آخر إصدار من الفئة المذكورة.

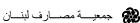
معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2016، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,41% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، وانخفض متوسط عمر المحفظة إلى 6,15 سنوات من 6,23 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. وكانت سندات يوروبندز بحوالي 432 مليون دولار استحقّت في كانون الثاني 2016، فعمدت الوزارة إلى تمويلها في إطار اتفاقية مع مصرف لبنان. وتوزّع هذا الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 3,35 مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني 2024 بفائدة قسيمة 6,25% والثانية بقيمة 2,39% مليون دولار تُضاف إلى السندات التي تستحقّ في تشرين الثاني 2028 بفائدة قسيمة 6,65%.

الفوائد المصرفية على الليرة

في شباط 2016، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,5% مقابل 20,5% في الشهر الذي سبق (5,5% في شباط 2015). أما في ما يخص متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة فبلغ 8,18% مقابل 8,28% في الشهرين على التوالي. يُذكر أنه يتمّ احتساب هذا المعدّل منذ مطلع العام الجاري استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 389 تاريخ 22 أيار 2015، وذلك قبل أي دعم أو تسهيل أو استفادة من الاحتياطي الإزامي. وللذكر، نشير إلى أن هذا المعدل كان 7,18% في شباط 2015 (بحسب التعميم الأساسي رقم 18 تاريخ 18/5/2/12).

وفي شباط 2016، بلغ متوسّط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) 3,05 مقابل 3% مقابل 3% في الشهر الذي سبق (2,75% في شباط 2015).



جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المنوية (%)

شباط 2016	ك ثاني 2016	شباط 2015	
5,57	5,52	5,58	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,18	*8,28	7,18	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,05	3,00	2,75	المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصر ف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في شباط 2016، استقرّ المتوسّط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان على 3,22% شأنه في الشهر الذي سبق (3,13% في شباط 2015). أمّا في ما يخصّ المتوسّط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار فبلغ 31,7% مقابل 7,34% في الشهرَيْن على التوالي، علماً أنه منذ بداية العام الحالى يتمّ احتساب هذا المعدل، إستناداً إلى التعميم الوسيط رقم 389 تاريخ 22 أيار 2015، قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي. وللذكر نشير إلى أن هذا المعدل كان 7.05% في شباط 2015 (بحسب التعميم الأساسي رقم 18 تاريخ 1995/2/12).

وفى شباط 2016، استقرّ متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر على 0,62% شأنه في الشهر الذي سبق 0,26% في شباط 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	شباط 2015	ك ثاني 2016	شباط 2016
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	3,13	3,22	3,22
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,05	*7,34	*7,31
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	0,26	0,62	0,62

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في شباط 2016، أقفل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507.5 ليرات شأنه منذ سنوات عدة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الثاني من العام 2016.

^{*}بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

^{*}بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتمّ احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

على صعيد آخر، انخفضت قليلاً موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 31641 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2016 إلى 31424 مليوناً في نهاية شباط 2016، وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 786 مليون دولار في الشهرين الأوّلين من العام الجاري مقابل ارتفاع بمقدار 1695 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في شباط 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤسّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,8% قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة 4,0% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 2016، يكون قد ارتفع قليلاً بنسبة 0,2%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 6,0 في شباط 601 قياساً على الشهر الذي سبق، فيما انخفض بحوالي 6,1 قياساً على كانون الأول 601 وبحوالي 6,0 عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 601 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في شباط 601

